التوعية المرورية أحد السبل للوقاية من حوادث المرور

أ.سلامي فاطمة

جامعة ادرار

الملخص

تعتبر مشكلة الحوادث الناتجة عن الطرق من أكبر المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم على اختلاف مستوياتها، سواء كانت هذه الدول متقدمة، أو نامية وهذا يعود لكون تلك الحوادث تسبب أضرارا اقتصادية واجتماعية ونفسية للأفراد والمجتمع.

ولكي تتحقق الوقاية من حوادث المرور، لابد من الاهتمام بالوعي المروري الموكل لاطراف عدة من المجتمع، وذلك انطلاقا من نشر الوعي بين أفراد المجتمع بكل الوسائل المتاحة والتي يمكن أن تسهم بشكل فعال في مكافحة حوادث السير.

Résumé :

Le problème des accidents de la route est l'un des plus grands problèmes rencontrés par tous les pays du monde à tous les niveaux, pays avancés, ou en développement. Et cela est du au fait que ces accidents causent des dommages économiques, sociaux et psychologiques pour les individus et la société.

Afin d'atteindre la prévention des accidents de la circulation, l'attention doit être prise de conscience de la circulation du client à plusieurs parties de la communauté. Il faudrait sensibiliser les membres de la communauté par tous les moyens disponibles qui pourraient contribuer efficacement à la lutte contre les accidents de la circulation.

مقدمة:

تشهد ظاهرة حوادث المرور انتشارا متزايدا، و للقيام بمعالجة تلك الظاهرة لابد من الانطلاق من دراسة أبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، فأما الصحية فنلمح تزايدا في حجم الوفيات والإصابات ،

وأما من الناحية الاجتماعية فتتمظهر في إلحاق الضرر بالأسرة لاسيما الأطفال منهم، وأما من الناحية الاقتصادية فلمساسها بعدة أوجه في المنظومة الاقتصادية على مستوى التنمية والنشاط الاقتصادي والأطراف الفاعلة. ولهذا أصبحت سبل الوقاية و السلامة على الطرق ضرورية للحفاظ على أرواح مستخدمي الطريق والسائقين وللتقليل من الأضرار المادية الناجمة عنها.وسنحاول أن نوضح أحد السبل للوقاية من حوادث السير من خلال المحاور الآتية:

أولا: مفهوم الوقاية من حوادث السير.

ثانيا: وسائل تحقيق التوعية المرورية.

ثالثا: تعريف السلامة المرورية وأهدافها.

1- مفهوم الوقاية من حوادث السير:

إن مفهوم الوقاية يعادل المفهوم العلمي للوقاية من الجريمة، و يصبح تعريف الوقاية من حوادث المرور تبعا لذلك هو تدابير مجتمعية، قبلية، محسوبة ذات طابع عملي ميداني احترافي، يمكن أن يكون على شكل من أشكال التدابير الآتية:

1- برامج توعوية.

2- برامج تأهيلية.

3- برامج تدريبية.

على شكل تدابير إدارية قانونية في مجال:

1- النظام المروري ككل.

2- قواعد المرور.

3- تعليمات وتوجيهات يومية حسب الظروف والحاجة

تدابير تتعلق بالمحيط والتجهيزات:

1- الطرق والشوارع.

2- إشارات المرور.

3- استخدام وسائل تقنية (تكنولوجية).[1]

وعليه فإنّ الوقاية من حوادث المرور هي تدابير فعلية عملية، تكون بهدف الحيلولة دون وقوع الحوادث المرورية، أو على الأقل التقليل منها، أو من نتائجها السلبية على الفرد وعلى المجتمع على حد سواء.

كما يمكن أن نقول عن الوقاية بأنها تشير إلى التدابير والإجراءات والبرامج التي تتخذها الدولة والمجتمع والجماعات المحلية (البلديات) والأجهزة المختصة والجمعيات الحكومية (المجتمع المدني) ذات العلاقة في مجال الوقاية من حوادث المرور، بهدف التأثير على العوامل المؤدية للحوادث المرورية أو التقليل منها .

ويمكن الإشارة إلى أن السياسة الوقائية تنطلق من تحديد التدابير الوقائية الموجهة للسائق والموجهة للمركبات، والتدابير الوقائية الموجهة للمحيط والطرقات.

كما تنطلق تلك السياسة الوقائية من التفريق بين الأخطار التي تواجه الفرد (السائق، المشاة)، وبين الأخطار التي تواجه النظام المروري (ككل) وهو المنطلق الذي يحدد طبيعة السياسة المكافحتية، وطبيعة السياسة الوقائية والتي ترتكز على إرادة المواطن وقناعته في احترام قوانين وقواعد المرور والسلوك المروري الحضاري.

ولكي تتحقق تلك السياسات الوقائية، لابد من الاهتمام بالوعي المروري الموكل لأطراف عدة من المجتمع؛ وذلك انطلاقا من نشر الوعي المروري بين أفراد المجمع بكل الوسائل المتاحة والتي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في مكافحة حوادث المرور.

---

[1] أحمدمبارك طالب، **سبل الوقاية من حوادث المرور ووسائل الحد منها** (الندوة العلمية للتجارب العربية والدولية في تنظيم المرور)، ، مركز الدراسات والبحوث،الجزائر، 2009، س15.

يعد نشر الثقافة المرورية الساعية إلى تحقيق توعية مرورية أحد أهم الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والعربي من أجل التصدي للحوادث المرورية، وحري بنا في هذا المقام أن نحدّد الدلالة التي يتضمّنها لفظ الوعي، فالمفهوم العام لهذا الأخير يقصد به حالة عقلية يكون فيها الذهن في حالة إدراك، وعلى تواصل مباشر مع محيطه الخارجي عن طريق منافذ الوعي التي تتمثل في حواس الإنسان الخمس.

كما يحدّده علماء النفس بأنّه الحالة العقلية التي يتميز بها الإنسان بملكات المحاكمة المنطقية الذاتية، والإدراك الذاتي والعقلانية والقدرة على الإدراك الحسي للعلاقة بين الكيان الشخصي والمحيط الطبيعي له. وينظرون إليه من جوانب ثلاث، وتتمثّل فيما يأتي:

1- العقل، وهو الجانب المعرفي.

2- الإيمان به، وهو الجانب الوجداني.

3- العمل به، وهو الجانب التطبيقي.

اضافة إلى التعريفين السابقين، هناك مفهوم آخر حدّده أحمد محمد حضور في قوله:" توفر المعلومات الصحيحة عن أمر أو قضية أو مشكلة، وتكوين الميول والاتجاهات نحوها، ثم الممارسة الصحيحة إزائها".[1]

نفهم من تعريفه هذا، أنّ الوعي تعبير عن معطيات دقيقة تجاه مشكلة أو ظاهرة ما واستخدام تلك المعطيات إجرائيا.

ومن هذا المنطلق لتعريف الوعي، يمكن أن نحدّد الوعي المروري من منظور مفهومه الشامل بأنّه اليقظة الحسية والمعنوية، والمعرفة بكل

---

[1] أحمد محمد حضور،**حملات التوعية المرورية العربية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2007، س41.

ما يتعلق بالمرور، من مركبة وطريق وأنظمة وقوانين وغيرها، بما ينعكس إيجابيا على الشخص ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة، وهذا النوع من الوعي لا يحدث دفعة واحدة، بل هو مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة؛ التي يأتي بعضها من خلال التجربة والخبرة والممارسة والاحتكاك، كما أن بعضها يأتي بفعل التعلم والتعليم.

إن الوعي عموما، والوعي المروري خصوصا لا يأت من فراغ، بل هو دائما مشروط تاريخيا واجتماعيا، ومرتبط أصلا بالوجود الاجتماعي، ولذلك يختلف مستوى الوعي المروري ومضمونه من مجتمع إلى آخر، ، ومن فترة إلى أخرى، داخل المجتمع الواحد وفقا لمعطيات الواقع المروري.

ويتضمن الوعي المروري ما يأتي:

1- وعي واقع الأطراف المختلفة المعنية بالمسألة المرورية (السائقون، المشاة، رجال المرور، صانعو المركبات ومهندسو الطرق...الخ).

2 - وعي الآثار المتعددة لمشكلة المرور (النفسية، الاجتماعية، و الاقتصادية).

3- وعي مسؤولية الجهات المعنية بمواجهة المشكلة المرورية وطبيعة الأدوار التي يجب أن تؤديها للتصدّي لهذه المشكلة، وحلها أو التخفيف من آثارها.[1]

لهذا فإن التوعية المرورية عبارة عن منظومة السياسات والخطط والبرامج الهادفة، من أجل إنتاج مضامين ورسائل تتعلق بمختلف جوانب الحياة المرورية، وفي الوقت نفسه تقوم بنشطات وفعاليات متباينة، وتستخدم وسائل اتصالية لنشر هذه المضامين والرسائل التي تشكل خطابا

[1] أحمد محمد حضور، المرجع نفسه، س 42.

مروريا توعويا متكاملا إلى مختلف الشرائح الاجتماعية والجماهير المعنية بالمسألة المرورية.

كما يمكن تحديد أهم خصائص التوعية المرورية وشروطها في النقاط الآتية:[1]

1- أن تتسم بالاستمرارية: أي أنّ التوعية المرورية لا يمكنها أن تتمّ في فترات محدّدة، بل إنّها في سيرورة وحركية.

2- أن تتصف بالمنهجية والانتظام والتماسك: هي تحدد أسسها ومنطلقاتها وأهدافها، وتضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

3- أن تكون التوعية المرورية متصفة بالشمولية: فهي شاملة وتهدف للوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية.

4- أن تكون متكاملة: حيث أنها تهتم بمختلف الجوانب سواء أكانت بشرية أم هندسية، أم قانونية، أم عمرانية.

5- أن تتصف بالتجديد والتطور: إذ تستطيع أن تواكب المتغيرات الحاصلة والجديدة في الحياة الاجتماعية.

6- أن تكون على اتفاق مع الاستراتيجية المرورية: إذ لابدّ من التخطيط وتحديد الأهداف ضمن الإطار العام للاستراتيجية المرورية.

7- أن تتصف بالتفاعلية: أي الاعتماد على أسلوب التفاعل والمتمثل في عملية التأثر والتأثير.

8- أن تكون التوعية ذا أسلوب وقائي: فهي أحد أساليب الوقاية، و لا تفرض بقانون، ولكن ينفذها الأفراد انطلاقا من اعتبارات وأحاسيس تتحرك لديهم ووعي يتولد فيهم.

---

[1] نفس المرجع، س 43.

ومما يؤكد ذلك ما نصّ عليه التقرير العالمي للوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى أن " عدد المتوفين يصل إلى 17 ألف شخص في جميع أنحاء العالم، وتمثل وفيات الحوادث المرورية 25%من إجمالي الوفيات (التقرير العالمي للوقاية من حوادث المرور، 2000)".[1] وهذا ما يتطلّب مجهودات أساسها الوقاية من حوادث المرور.

4- وسائل تحقيق التوعية المرورية:

تتضمن عملية التوعية المرورية إنتاج مضامين متعلقة بمختلف مجالات الحياة المرورية، والموجهة إلى الشرائح الاجتماعية وفق تباينها.

ونقصد بالمضامين المرورية الخطاب المروري والمتضمن رسالة هدفها الرئيس، معالجة الأحداث والظواهر والتطورات والمشكلات المرورية، وتستهدف الوصول إلى كافة أفراد المجتمع سواء كانوا رجالا أو نساء، كبارا أو صغار، سائقين أو مشاة، والتأثير في كل هذه الفئات.

ويمكن تحديد أهم العوامل التي تتحكم في إنتاج هذا الخطاب المروري على النحو الآتي:

- طبيعة الحياة المرورية الوطنية العامة المعتمدة.
- واقع الحياة المرورية بما تتضمنه من أحداث وظواهر وتطورات ومشكلات ناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.
- الإمكانيات البشرية والمادية والفنية المتوافرة المعنية بإنتاج هذا الخطاب المروري.
- الوسيلة المستعملة لإيصال الرسالة المرورية.

[1] مركز الدراسات والبحوث،**حجم حوادث المرور وسبل معالجتها**، ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، الرياض، 2006، ص51.

وكل هذا يعتمد على البحوث العلمية الكمية والكيفية، القادرة على تشخيص واقع الحياة المرورية، والتخطيط العلمي الدقيق وفق إستراتيجية محددة.

ويمكن القول أن الاهتمام أو التعامل مع الحوادث المرورية لدى شعوب العالم تختلف باختلاف درجة تطورها، وتقدمها ودرجة الاهتمام بمواطنيها، وتشير الإحصائيات المرورية العالمية أن ما يقارب من ثلاثمائة ألف شخص يموتون، بينما يصاب حوالي عشرة مليون شخص في حوادث المرور على مستوى العالم في كل عام.[1]

وإذا سلّطنا الضوء على الوضعية المرورية في العالم نجد أنّ حوادث الطرقات في الدول النامية تزيد بمقدار عشرين إلى ثلاثين مرة عنها في الدول المتطورة.[2]

لذا أصبح الاهتمام بموضوع السلامة المرورية بصورة عامة، والوقاية من حوادث المرور بصورة خاصة، من الموضوعات الحديثة على المجتمعات العربية ، ومردّ ذلك إلى التزايد والانتشار السريع للحوادث المرورية الذي جعل تلك الدول تهتم بهذا الموضوع، وبخاصة النتائج السلبية المترتبة عليه سواء كان ذلك فيما يخلفه من ضحايا ومصابين، أو فيما تخلفه من نتائج نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية سلبية على كل من الفرد والمجتمع.

5- تعريف السلامة المرورية وأهدافها:

إن السلامة المرورية بمفهومها الواسع، تهدف إلى تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد من وقوع

---

[1] مركز الدراسات والبحوث، **أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور**، الندوة العلمية الأربعون، ط1، الرياض، 1997، ص63.

[2] طالب أحسن،**الدراسات التحليلية لحوادث المرور المؤدية للإصابة الجسدية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1994، ص2.

الحوادث المرورية أو منعها، لضمان سلامة الإنسان وممتلكاته ومقوماته البشرية والاقتصادية والحفاظ على أمن البلاد.

وعلى ذلك فإن السلامة المرورية هي تأمين الوسائل التي تسهم في تسيير العملية المرورية في ظل توافر أسباب السلامة من مختلف الجوانب، حيث يتولى الجانب الأول توعية الإنسان بقواعد وأنظمة المرور الصحيحة، والإجراءات التي توفر له أسباب السلامة، وفي الوقت نفسه تطبق الجزاء على من يخالف هذه الأنظمة، في حين يتولى الجانب الثاني مراعاة تأمين وسائل السلامة في المركبات، وضرورة تأهيلها للسير على الطرق، فيما يقوم الجانب الثالث من جوانب السلامة المرورية بتصميم الطرق حسب المواصفات القياسية، ومتابعة صيانتها بما يضمن سلامة مستخدميها.

كما أن السلامة المرورية تسعى إلى تحقيق أهداف من بينها:

1- محاولة التقليل من حوادث المرور: وذلك من خلال تطبيق أنظمة المرور على مستخدمي الطريق و السائقين، و إلحاق العقوبات على المخالفين لهذه القوانين ، إضافة إلى ذلك محاولة تكثيف الحملات التوعوية للسلامة المرورية.

2- أنها تسعى إلى الحد من أخطار الحوادث المرورية: وهذا يعني التقليل من أعداد الوفيات والإصابات خاصة منها الخطيرة، والتي تؤدي إلى إعاقات كثيرة، وخسائر مادية مترتبة على تلك الحوادث، وذلك من خلال تطبيق الحلول العلمية في هندسة وإنشاء الطرق وتصميم المركبات من خلال توفير السلامة المرورية كتغطية أعمدة جسور الطرق وأطراف الحواجز المعدنية على جانبي الطريق، التي تساعد على امتصاص الصدمة للتخفيف من آثار الحادث عند ارتطام المركبة بهذه الأجسام. كما أن للخدمات الإسعافية الطبية دورا بارزا في التقليل

من خطورة الإصابات وشدتها، يضاف لذلك ما تمثله دورات تعليم مبادئ الإسعاف الأولي لرجال المرور من دور في تقديم الإسعافات الأولية للمصاب قبل وصول سيارة الإسعاف.

3 –التقليل من احتمالية وقوع الحوادث المرورية: وذلك بتكريس إجراءات السلامة المرورية لمنع تكرار تلك الحوادث سبق أن حدث مثيلها من قبل، أو وقعت في مكان معين تكرر وقوع الحادث عنده كمنعطف خطر، أو منحدر غير ظاهر، الأمر الذي يحتمل وقوع حوادث متكررة ، مما يتطلب متابعة ودراسة ميدانية لإحصاءات الحوادث وأمكنتها، والأسباب المباشرة لوقوعها من أجل إيجاد حل يزيل أسباب الخطر؛ وهو ما يعرف بإجراءات المعالجة الوقائية، ومن يمتلكون الخطوة الفاعلة بتقويم تلك الإجراءات لقياس مدى تأثيرها وفعاليتها.

يمكن القول أن السلامة المرورية هي إرادة سياسية وآليات وتنظيم مؤسساتي، وخطط هادفة وإمكانيات كافية، وقد اعتبرت في الخمسينات والستينات إشكالية ينحصر اهتمام الأجهزة الرسمية بها في الجوانب التشريعية والتقنية البحتة ولم ترتق المسألة المرورية إلى قضية اجتماعية إلا عندما اعتمدت شركات التأمين بيانات جديدة ترجمت فيها عدد الحوادث المرورية إلى كلفة مادية حيث كان لوسائل الإعلام دور في توضيح أهمية الوضع[1].

ومن أجل ذلك أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات محددة ،واستراتيجيات للوقاية من الحوادث في الطرق والحد من عواقبها إلى أدنى حد ممكن، وينبغي أن تستند هذه الإجراءات إلى قرائن وتحاليل سليمة للإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وأن تكون ملائمة ثقافيا ومختبرة محليا، وأن تشكل جزءا من إستراتيجية السلامة المرورية.

[1] مركز الدراسات والبحوث.**حجم حوادث المرور وسبل معالجتها**، مرجع سبق ذكره ، ص22.

ولعل أبرز عنصر يساهم في الوقاية من حوادث المرور هو الوعي المروري والذي، يدل على"معرفة قائد السيارة بقواعد وتعليمات المرور وآدابه أو معرفة المشاة أو مستعملي الطريق لقواعد وآداب المرور وأماكن عبور المشاة"[1] ، كما يشمل الوعي المروري عدة محاور أولها العلم بقواعد المرور وأنظمته وهذه الأخيرة يتحقق من خلالها الوعي المروري لدى الأفراد، ويجب أن تكون هذه القواعد عامة مجردة تطبق على الجميع شأنها شأن القواعد القانونية، هذا فضلا عن وجود مختصين يقومون بتنفيذ تلك القواعد.

كما أنه قد أصبحت قواعد المرور وآدابه يتم صياغتها في مختلف دول العالم على شكل تشريعات قانونية صادرة عن السلطة التشريعية في الدولة، ويلتزم بها كافة الأفراد وتقع عليهم العقوبات في حالة مخالفتها.

والحقيقة أن القواعد والأنظمة المرورية يجب أن تساير التطور المذهل في العصر الحاضر علميا وعمليا، و يواكب تزايد عدد السيارات بشكل مطرد ومؤثر في حجم الحركة وزيادة حجم الحوادث المرورية حتى تكون التشريعات ملائمة ومسايرة للواقع العملي.

وثانيا الوعي بأخطار استعمال المركبات، على الرغم من كون السيارة كآلة اخترعها الإنسان من أجل الوصول إلى الراحة والسهولة والسرعة في التنقل والحركة وقضاء مصالحه وتسيير حركة الحياة اليومية، إلا أن استعمال هذا الاختراع من قبل الإنسان أصبح محفوفا بالأخطار والضرر حيث قد تكون سببا في القضاء عليه أو على غيره من البشر أو إتلاف ممتلكاته أممتلكات الغير.

---

[1] راضي عبد المعطي، السيد.**الآثار الاقتصادية لحوادث المرور**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص20.

إن الاهتمام بالنقل والمرور عموما والسلامة المرورية على وجه الخصوص ظاهرة حضارية لها مبرراتها الإنسانية والاقتصادية، وعللت الدراسات هذا الاهتمام بأنه ينبثق من اعتبارات إنسانية تؤكد على تيسير الاتصالات والتواصل بين الأفراد والجماعات، وذلك يتطلب جديا وضع استراتيجيات واضحة للوقاية من حوادث السير ومتابعة تنفيذها بكل مسؤولية وطنية وحس انتماء للوطن وجدية للمتابعة.

وقد يتجلى ذلك في تبصير الفرد بمشكلة المرور وبيان أثرها في سلامته وصحته ومصالحه وفي الاقتصاد القومي وما يبذل من وسائل وأساليب لمعالجتها، وكذلك تعويد الفرد على ممارسة السلوك الصحيح لقواعد المرور وآدابه ممارسة طوعية باعتباره ضرورة قومية.

إلى جانب ما تعطيه الحركة السليمة من مظهر لفكرة حضارية مشرقة، وكذلك شرح قوانين السير وقواعد المرور وآدابه بأسلوب مشوق وبشكل مستمر ومنتظم وتنمية روح التعاون وبث الألفة والمساعدة بين مستعملي الطريق وخلق علاقة طيبة والثقة المتبادلة بين المواطن ورجل المرور."[1]

إن توعية وتثقيف المواطنين للالتزام بقوانين وأنظمة السير بشكل طوعي وعن قناعة من أولويات أهداف الوقاية من حوادث الطرق، لأن الوعي المروري والملتزم يخفف من حوادث السير وما قد ينجم عنها من وفيات وخسائر جسدية خطيرة، فضلا عن الخسائر المادية الفادحة العامة، والخاصة المباشرة ،وغير المباشرة والتي تتوجه لكل شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب التي هي الأكثر إنتاجا وفعالية فيه،..... والتي تعتبر المسبب الأول للحوادث المرورية.

---

[1] ميسون فهمي،ينال **استراتيجيات الوقاية من الحوادث(ندوة السلامة المرورية)**، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر،الأحد 09-10-2005.

E.mail.admin@thawra.com

ثم يأتي الأطفال في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بإرشادهم المدروس والمنهجي منذ نعومة أظافرهم بالالتزام بآداب السير في الطرق، وكيفية التعامل مع الطريق والمركبات والإرشادات الضوئية وسواها، بحيث يكون هذا الالتزام جزءا لا يتجزأ من تربية الطفل الصحيحة المبنية على القناعة والوعي وتحمل المسؤولية والحرص على المصلحة العامة في المجتمع.

ولهذا نجد أن التربية المرورية أصبحت رسالة تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي تعد ركائز البيئة السليمة والصحية لتربية ترقى بالفرد وبأسلوب تعامله ونشاطه.

كما أن للتربية المرورية أبعاد كثيرة قد نتطرق للبعض منها:

- البعد المروري:يرتبط بقواعد المرور والانضباط الطرقي وفق تشريعات معينة.
- البعد البيئي: يرتبط بالحفاظ على عناصر البيئة ومصادرها وحماية كل منها مما يندرج تحت التربية البيئية.
- البعد الأمني:يرتبط بالتعامل مع الأشياء في الطريق ويدعو إلى إبعاد مصادر القلق والتوتر في الطريق ومحاولة البعد عنهما.
- البعد الاجتماعي:يرتبط بآداب التعاملات في الطريق مع المسنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.
- البعد الصحي: يرتبط بالنظافة والوقاية والصحة العامة وتلوث البيئة.
- البعد العلمي: يرتبط بتفسير الظاهرات المحيطة تفسيرا علميا مبني على المنطق. [1]

[1] عبد العزيز النهار،**"التربية المرورية ودورها في السلامة العامة والفردية"**،الأسبوع الأول للسلامة المرورية برعاية الامم المتحدة، 23- 24 أفريل 2007.

وكل هذه الأبعاد متداخلة مع بعضها البعض ويصعب فصلها، ولكن بعض المربين يرون أنه يمكن معالجة كل بعد في المناهج الدراسية المستقلة وقد يكون نافعا ولكن ليس في مرحلة التعليم الأساسي.

كما يرى الخبراء ضرورة إدخال مفاهيم التربية المرورية في المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي.

ان الاهتمام بموضوع السلامة المرورية بصورة عامة، والوقاية من حوادث المرور بصورة خاصة، من الموضوعات الحديثة على المجتمعات العربية ، ومردّ ذلك إلى التزايد والانتشار السريع للحوادث المرورية الذي جعل تلك الدول تهتم بهذا الموضوع، وبخاصة النتائج السلبية المترتبة عليه سواء كان ذلك فيما يخلفه من ضحايا ومصابين، أو فيما تخلفه من نتائج نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية سلبية على كل من الفرد والمجتمع.

الخاتمة:

إن الاهتمام بالنقل والمرور عموما، والسلامة المرورية على وجه الخصوص، ظاهرة حضارية لها مبرراتها الإنسانية والاقتصادية، وعللت الدراسات هذا الاهتمام بأنه ينبثق من اعتبارات إنسانية تؤكد على تيسير الاتصالات والتواصل بين الأفراد والجماعات، وذلك يتطلب جديا وضع استراتيجيات واضحة للوقاية من حوادث السير ومتابعة تنفيذها بكل مسؤولية وطنية وحس انتماء للوطن وجدية للمتابعة.

كما أنه قد أصبحت قواعد المرور وآدابه يتم صياغتها في مختلف دول العالم على شكل تشريعات قانونية صادرة عن السلطة التشريعية في الدولة، ويلتزم بها كافة الأفراد وتقع عليهم العقوبات في حالة مخالفتها.

إن توعية وتثقيف المواطنين للالتزام بقوانين وأنظمة السير بشكل طوعي وعن قناعة من أولويات أهداف الوقاية من حوادث الطرق، لأن

الوعي المروري والملتزم يخفف من حوادث السير، وما قد ينجم عنها من وفيات وخسائر جسدية خطيرة، فضلا عن الخسائر المادية الفادحة العامة، والخاصة المباشرة ،وغير المباشرة والتي تتوجه لكل شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب التي هي الأكثر إنتاجا وفعالية فيه، والتي تعتبر المسبب الأول للحوادث المرورية.

قائمة المراجع

1- مركز الدراسات والبحوث،**حجم حوادث المرور وسبل معالجتها**، ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، الرياض، .2006

2- أحمدمبارك طالب،.سبل **الوقاية من حوادث المرور ووسائل الحد منها** (الندوة العلمية للتجارب العربية والدولية في تنظيم المرور)، ، مركز الدراسات والبحوث،الجزائر، .2009

3- أحمد محمد حضور ،**حملات التوعية المرورية العربية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، .2007

4-عبد العزيز النهار ،"**التربية المرورية ودورها في السلامة العامة والفردية**،الأسبوع الأول للسلامة المرورية برعاية الامم المتحدة، 23- 24 أفريل 2007.

5-ميسون فهمي،ينال، **استراتيجيات الوقاية من الحوادث**(ندوة السلامة المرورية)، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ،الأحد 09-10-2005.

6-راضي عبد المعطي، السيد، **الآثار الاقتصادية لحوادث المرور**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

7-طالب أحسن، **الدراسات التحليلية لحوادث المرور المؤدية للإصابة الجسدية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1994.

8-مركز الدراسات والبحوث، **أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور**، الندوة العلمية الأربعون، ط1، الرياض، 1997.